شرط الفصاحة
في الدراسات النحوية

أ.م. د. شاكر شنيار بديوي
جامعة الأنبار- كلية العلوم الإسلامية (الفلوجة)
م. عناد مخلف مهبش
جامعة الأنبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخّص

تُعدّ الفصاحة من شروط قبول الشواهد النحوية، وبناء قواعد تسير بنظام متكامل لصون اللسان من الزلل، وعدم الوقوع في الخطأ، والاختيار، وبالرغم من عدم ذكرها في كتب النحاة إلا قليلاً، إلا أنّهم تكلموا عنها، وكانت الحاجة إليها غير غائبة في فكر النحاة عامّة، وفي فكر الذين اهتمّوا بالأصول النحوية خاصّة، والدواعي إليها كانت كثيرة، فإنّ اللغة تتفاوت لهجاتها في الفصاحة، بين الفصيحة والأفصح، والأدنى منهما، وكثرة الشواهد النحوية المسموعة الصالحة للاستشهاد بها، وجعلها مرجعاً تسرع الأعين النظر إليها، والعقل في حفظها، وتعوّد الألسن النطق بها، والفصاحة خصلة لسانية محضة مرتبطة بالنظام اللغوي في مظاهره الصوتية الإفرادية والتركيبية، وهي ما يبتدئ به الناطق على لغة العرب وينتهي بالمعنى .

Abstract

Fluency is one of the conditions for accepting the syntactical evidence and building rules under a complementary system to keep the tongue away of lapses, error and the wrong choice. Grammarian didn't mention it a lot in their works, but they talked about it very much. Its necessity and requirement weren't absent in the minds of neither grammarians nor those who were interested in the syntactical rules. Dialects varied from the more to the less fluent. There are also variations in the auditory syntactical evidences which are suitable for quoting. Fluency is a pure lingual quality related to the linguistic system in its individual and structural phonetic aspects. An Arabic speaker begins with fluency and ends with the meaning.

المقدّمة

الحمد لله حمداً يوازي نعمه، حمداً كما يريده ربنا ويحبه، وأمرنا به، موصولاً بشكر هو مستحقه، والصلاة والسلام على رسوله الذي أرسله من أشرف خلقه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم من بعده.

أمّا بعد:

فلا شكّ أنّ علوم اللغة العربية كانت وما زالت تبحث عن العالي من الكلام، والفصيح من لهجاتها، وجعل علماء اللغة شروطاً كثيرة يتّبعها المتكلم؛ كي يكون صحيح اللفظ، عذب المعنى، يدخل إلى آذان السامع فيفهمه من غير تعقيد، أو غرابة في صياغته، أو تأويل يُغرِقه في زحمة المعاني، واحتمالية القصد في المعنى المراد، ومن هذه الدراسات الفصاحة، وقد شغلت البلاغيين كثيراً، وتنوعت ألفاظها وتقسيماتها، وأساليبها، ولم يكن النحاة بمعزل عما يتطلّع إليه البلاغيون في هذا الجانب، بل كانوا من المشاركين في هذا الجانب، وممن أدلَوا بدلوهم فيها، لكن على مستوى الفكر في أبحاثهم، ولم تكن بصريح المؤلفات.

وهذا البحث جاء ليكشف عن بعض حدود الفصاحة عند النحويين، وعلاقتها بغيرها من الظواهر النحوية، وكذلك جاء ليبيّن بعض صور تلك الفصاحة على جانبي التنظير والتطبيق.

وقد قُسّم البحث إلى ثلاثة مفاصل رئيسة، تمهيد ومبحثين .

التمهيد وقد درسنا فيه تعريف الفصاحة لغة واصطلاحاً.

أمّا المبحث الأول فقد درسنا فيه حدود الفصاحة عند النحاة، واندرج تحته حدود الزمان والمكان التي استقى منها النحاة شواهدهم، ومن ثَمّ بيان الفرق بين الفصاحة في

النحو والفصاحة في البلاغة، وبعدها العلاقة بين الفصاحة والضرورة.

أما المبحث الثاني: فقد درسنا فيه صوراً من الفصاحة عند النحاة في الجانب التطبيقي وبعض الأمثلة.

ومن ثَمّ قائمة بالمصادر والمراجع المستعملة في البحث.

وختاماً نقول: هذا البحث هو من المحاولات الأولى في بيان الفصاحة في الفكر النحوي، وربّما سيجد القارئ الفكرة واضحة، وسهلة المأخذ لدراسات قد تكون أكثر تركيزاً وعمقاً في بيان هذا الجانب المهمّ في النحو العربي.

والحمد لله ربّ العالمين حمداً كثيراً، والصلاة والسلام على رسوله الذي أرسله الله تعالى هادياً وبشيراً، وعلى آله وأصحابه ومن اتبعهم بإحسان.

التمهيد

تعريف الفصاحة:

لغة: قال ابن فارس(ت ٣٩٥هـ): ((الْفَاءُ وَالصَّادُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى خُلُوص في شَيْءٍ وَنَقَاء مِنَ الشَّوْبِ، مِنْ ذَلِكَ: اللِّسَانُ الْفَصِيحُ: الطَّلِيقُ. وَالْكَلَامُ الْفَصِيحُ: الْعَرَبِيُّ، وَالْأَصْلُ أَفْصَحَ اللَّبَنُ: سَكَنَتْ رِغْوَتُهُ، وَأَفْصَحَ الرَّجُلُ: تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَفَصُحَ جَادَتْ لُغَتُهُ حَتَّى لَا يَلْحَنُ))[1]، ويقال: وأفصح الْعَرَبِيّ إفصاحاً، وفصح الأعجمي فصاحة، إذا تكلم بِالْعَرَبِيَّةِ[2]، وتعدّدت معانيها في المعاجم، فهي: أَفْصَحَ الْبَوْل، كَأَنَّهُ صفا، حَكَاهُ ابْن الْأَعرَابِي، قَالَ: وَقَالَ رجل من غَنِي مرض: قد أَفْصَحَ بولي الْيَوْم وَكَانَ أمس مثل الْحِنَّاء.

والفِصْحُ: فطر النَّصَارَى، وأفْصَحوا، جَاءَ فِصْحُهم. وأفْصَحَ الصُّبْح، بدا ضوؤه

(١) مقاييس اللغة: ٤/ ٥٠٦.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٥٤١.

واستبان، وكلّ مَا وضح فقد أفْصَحَ، وأفْصَحَ لَك فلَان، بيَّن وَلم يجمجم، فَصَحه الصُّبْح، هجم عَلَيْهِ[1].

وفي الإصطلاح:

ذكر علماء البلاغة أنَّ الفصاحة تأتي وصفاً للكلمة الواحدة، ووصْفاً للكلام، ووصْفاً للمتكلّم، فيقال: كلمةٌ فصيحة، وكلامٌ فصيحٌ، ومتكلّم فصيح[2]، ويكاد يُجمع البلاغيون على أنّها بمعنى: الوضح والتبيين والظهور[3]، ولا يخفى على القارئ ما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي من صلة، ووضعوا لها شروطاً، وهذه الشروط فارقت معيار الفصاحة في النحو العربي.

ومن تعريفات البلاغيين:

عرّفها ابن سنان (ت٤٦٦هـ) بأنّها: ((عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار))[4].

وعند أبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ) تقع الفصاحة في اللفظة المفردة، لهذا عدّها من تمام آلة البيان[5]، لكنّ المشهور أنّ الفصاحة كما تقع في اللفظة المفردة كذلك تقع في التركيب[6]، وهذا ما يهمّ البحث هنا، إذ اللفظ المفرد تتغير أحوال موضعه في الجملة، وحركاته الإعرابية الملفوظة والمقدّرة.

لقد سبق النحاة واللغويون البلاغيين إلى تحديد بعض مفاهيم الفصاحة، فبينوا المراد

(١) ينظر: العين: ٣/ ١٢١، الصحاح: ٣/ ٣٩١، جمهرة اللغة: ١/ ٥٤١، مجمل اللغة: ١/ ٧٢٢، المحكم: ٣/ ١٦٤، تاج العروس:٧/ ١٨ .

(٢) ينظر: البلاغة العربية: ١/ ١١١.

(٣) ينظر: الصناعتين: ٧، سر الفصاحة: ٥٨، المثل السائر: ١/ ٩٠.

(٤) سر الفصاحة: ٩٥.

(٥) ينظر: الصناعتين: ٧.

(٦) ينظر: البلاغة العربية: ١/ ١١١.

باللغة الفصحى، والمراد بالفصحاء من العرب، وذكروا الأسباب التي دفعتهم إلى اتخاذ موقفهم من فكرة الفصاحة.

المبحث الأول: حدود الفصاحة عند النحاة:

تتعلق حدود الفصاحة عند النحاة بالتحديد الزماني والمكاني، والقبائل التي استقى منها النحاة شواهدهم تدخل لغاتهم في باب الفصاحة، ومن ثَمّ تدخل هذه الشواهد ميزان الفصاحة مرّة أخرى، والتحديد الزماني والمكاني هو الفصاحة نفسها ابتداء، وهذان التحديدان لا بدّ من وضع المنهج العام لهما:

أمّا حدود الزمان فهي:

أحدهما: قسم مقطوع بحجيّته، وهو الذي قيل في فترة زمنية محدّدة بقرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل بعثته ﷺ، ومثلها بعد مبعثه[1].

والآخر: قسم غير مقطوع بحجيّته، وهو الذي قيل بعد هذه القرون الثلاثة، حتى أوائل القرن الرابع الهجري، فقد فرّق النحاة فيه بين ما نُقل عن أهل البادية، أو عن أهل الحضر[2].

والخلاف الحاصل لا يشمل فقط ما كان بعد القرون الثلاثة، بل يشمل ما كان في طبقة الإسلاميين من الشعراء ومن بعدهم، فقد ذكر البغدادي تحديد الشعراء المستشهد بهم، والخلاف الذي حصل، وجعلهم في أربع طبقات، هي:

الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين، وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام، كإمرئ القيس، والنابغة، وزهير، والأعشى.

الثانية: طبقة المخضرمين، وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام، كلبيد،

(١) ينظر: الإقتراح: ٦٧ .

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٤١، أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري: ٢٥٤ .

وحسان بن ثابت.

الثالثة: طبقة الإسلاميين، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الرابعة: طبقة المولّدين، وهم الذين جاءوا بعد الإسلاميين، ويطلق عليهم: المحدثون، كبشّار بن برد، وأبي نواس[1].

أمّا الطبقتان الأولى والثانية فـ((يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأمّا الثالثة فالصحيح صحّة الاستشهاد بكلامهما، وقد كان أبو عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق (ت١١٧هـ)، والحسن البصري (ت١١٠هـ)، وعبد الله بن شبرمة، يلحّنون الفرزدق، والكميت، وذا الرُّمّة وأضرابهم))[2]، وهؤلاء من الطبقة الثالثة، وقال ابن رشيق (ت٤٦٣هـ) من قبل: ((وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد أحسن هذا المولّد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته، يعني بذلك: شعر جرير والفرزدق، فجعله مولّداً، فضلاً عن شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعدّ الشعر إلا ما كان للمتقدمين، قال الأصمعي: جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي، وسئل عن المولّدين، فقال: ما كان من حسن فقد سُبِقوا إليه، وما كان من قبيح فهو من عندهم))[3].

أمّا حدود المكان فقد حدّد العلماء القبائل العربية التي رأوا أنّها سلمت لغاتها من الاختلاط بلغة غيرها من الأمم، وابتعدت عن اللحن، قال السيوطي (ت٩١١هـ): ((قال أبو نصر الفارابي (ت٣٥٠هـ) في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف) : كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النُّطْق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانَة عمّا في النفس، والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية، وبهم

(١) ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٥، ٦ .
(٢) المصدر نفسه: ١/ ٥، ٦ .
(٣) العمدة: ١/ ٩٠ .

اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف، ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط، ولا عن سكَّان البَرَاري ممّن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم ولا من جذَام؛ لِمُجاوَرتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن، فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان؛ لأنّهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهند والفُرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت أَلسِنتهم، والذي نقل اللغةَ واللسانَ العربيَّ عن هؤلاء وأَثْبَتها في كتاب فصيَّرها عِلْماً وصناعة هم أهلُ البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب))[1]، وهذه الخارطة المقروءة تمثّل خير تمثيل للقبائل التي أكثر العرب الأخذ عنهم، وهذا لا يعني عدم وجود قبائل أخرى لم يأخذوا عنها اكتفاء بما أخذوا عن هؤلاء القبائل، بل توسعوا في كثير من القبائل التي لم تُدرج أسماؤها في نصّ الفارابي الذي نقله السيوطي.

وقوله: وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط، اعترض عليه الدكتور تمّام حسان بقوله: ((وإذن ليس صحيحاً ما قرّره السيوطي من أنّه لم يؤخذ... فقد أخذ النحاة من أهل

(١) المزهر: ١/ ١٦٦، ١٦٧ .

الحضر، كما أخذوا عن أهل البادية))[1]، ولم يقل هذا الكلام إلا بعد أن وجد مجموعة ممّن كان تؤخذ عنهم الشواهد، وكان يسمّيهم بالمثقفين كعمر بن أبي ربيعة وجرير والفرزدق والأخطل وكُثيّر ورؤبة والعجّاج[2].

ويقول الدكتور محمد سالم صالح: ((والحقّ أنّ الموقف العلمي للنحاة يناقض ما قرره السيوطي، فهذا سيبويه (ت١٨٠هـ)يأخذ عن هذه القبائل الشعرَ، فنجده يعتمد على شعراء بكر وتغلب بعد شعراء تميم وهوزان في الاستشهاد، وكذلك يستشهد بشعراء عبد القيس وإياد وغسان وقضاعة))[3]، ومن ثَمّ أراد التماس عذر يوفق بين نصّ الفارابي وما يجده في كتب النحاة الأوائل، فجعل قصده لم يؤخذ عن حضري النثر لا الشعر[4]!

وعلى هذا تكون القبائل في ذلك الزمان والمكان فصيحة في كلامها، وهناك علاقة وثيقة بين الأعراب والفصاحة عند العلماء آنذاك، إذ ترتبط الفصاحة عند القدماء ارتباطاً وثيقاً بالأعراب وبالبادية، حتى بدا للكثير من الدارسين المحدثين أنّ النحاة العرب كانوا يربطون الفصاحة بالأعراب لا لشيء إلا لأنّهم أعراب، ويظهر هذا الارتباط في الكثير من كلامهم، كقول الجاحظ (ت٢٥٥هـ): ((ممّن كان لا يلحن البتة كأنّ لسانه أعرابي فصيح، أبو زيد النحوي وأبو سعيد المعلم))[5]، كما يظهر هذا في كلام ابن جني (ت٣٩٢هـ) في الخصائص إذ يقول: ((وكان قد طرأ علينا أحد من يدّعي الفصاحة البدوية ويبتعد عن الضعفة الحضرية))[6]، ويظهر كذلك من قوله: ((وبالجملة فإنه لم

(١) أصول التفكير النحوي: ٤٠ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩ .
(٣) أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري: ٢٥٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه .
(٥) البيان والتبيين: ١ / ٧٠ .
(٦) الخصائص: ١ / ٧٥، ٧٦.

يؤخذ من حضري قط... ولا من حاضرة الحجاز))[1] .

أمّا شرط الفصاحة فلم يتكلم عليه المحدثون ويكاد لا يُذكر في كتب القدامى إلا قليلاً، لكنّه كان في فكرهم؛ لأنّ اختيارات الوجه النحوي من بين الوجوه النحوية كثيرة ومتعددة، وليس بالضرورة أن يكون الوجه المختار سواء أكان في قواعد الأحكام الأصولية أم في القواعد الجزئية – أي: الضابط- هو الفصيح وغيره لا يُعدّ فصيحاً، وإنّما قد تكون الوجوه النحوية والتخريج الأصولي جميعاً فصيحة، لكن تتفاوت درجة الفصيح إلى الأفصح.

وبعد التحديد الزماني والمكاني للفصاحة، بقي تبيان الفرق بين الفصاحة في النحو والفصاحة في البلاغة:

ففي الفصاحة النحوية، كلّما شاعت الكلمة على ألسنة العامة كانت أفصح، يقول السيوطي في المزهر: ((فالمراد بالفصيح ما كثر استعماله في ألسنة العرب))[2]، لكن هذه الصفة المستحسنة في الفصاحة النحوية قد لا تكون كذلك في الفصاحة البيانية، وهي ما يسمونه بالابتذال، وهو مستقبح في الفصاحة البيانية .

كما أنّ من شروط الفصاحة البيانية عدم تنافر الحروف وعدم الغرابة وعدم مخالفة القياس[3]، كلها ليست من شروط الفصاحة النحوية، فيقبل فيها ما تنافرت حروفه، وما كان غريباً، ولو جاء به شخص واحد، كالألفاظ التي جاءت عن ابن أحمر -كما سيأتي- ولم ترد عن غيره، وكذلك ما خالف القياس وشاع في الاستعمال؛ لأنّ السماع

(١) المزهر: ١/ ١٦٦، ١٦٧ .
(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٧ .
(٣) الطراز: ٧٧ .

يبطل القياس عندهم[1]، فالحمل على التوهّم عندهم جائز رغم مخالفته للقياس، لأنّه كثر استعماله على ألسنة العرب الفصحاء، كجمعهم مصيبة على مصائب، تشبيهاً لها بـ(سفينة وسفائن) والقياس يوجب (مصاوب).

ومن وجوه أُخَر تختلف عن الفصاحة في النحو، إذ إنّ الفصاحة في البلاغة قد استخرجوها من ((الأمور المحسوسة التي مشاهدها في نفسها؛ لأنّ الألفاظ داخلة في حيّز الأصوات، فالذي يستلذ السمع منها ويميل إليه هو الحسن، والذي يكرهه وينفر عنه هو القبيح))[2]، نعم، لقد بحث النحويون هذه المسألة، لكنّ الاختلاف وقع بينهما، أنّ البيانيين بحثوها في مستويين، مستوى اللفظة المفردة، ومستوى التركيب، وهذان المستويان كشفوا بهما عن الجمال، وأمّا النحاة فقد كشفوا بهما – الحسن والقبيح- عن الصواب والخطأ تارة، من ذلك: ما قال السيوطي: ((وَلَا يجوز الْفَصْل بَين (لَام كي) وَالْفِعْل الْمَنْصُوب إِلَّا بهَا؛ وَإِنَّمَا سَاغَ ذَلِك؛ لِأَنَّهَا حرف جر، و (لَا) قد يفصل بهَا بَين الْجَار وَالْمَجْرُور فِي فصيح الْكَلَام، نَحْو: (غضِبت من لَا شَيْء)، (وَجئْت بِلَا زَاد)، وَيلْزم إِذْ ذَاك إِظْهَار (أَن)؛ ليَقَع الْفَصْل بَين المتماثلين؛ لأَنهم لَو قَالُوا: (جِئْت للا تغْضب)، كَانَ فِي ذَلِك قلق فِي اللَّفْظ ونبوة فِي النُّطْق فتجنبوه بِإِظْهَار أَن))[3]، وتارة أخرى، عن الضعيف من الأحكام.

ومن الاختلافات الأخرى: أنّ الجمال ليس ثابتاً، بل هو نسبي يختلف من شخص لآخر، ومن عصر لآخر، والفصاحة في النحو لا تبحث عن الجمال بقدر ما تبحث عن وجوه الاستعمال، ولا تتغير الأحكام النحوية، فهي هي منذ أن نطقت العرب كلامها.

(١) ينظر: الخصائص: ٩٧.
(٢) البلاغة والنقد: ٣٨.
(٣) الهمع: ٢/ ٤٠٤.

ومن الاختلافات أنّ النحاة حدّدوا عصورها وأمكنتها، والقياس يكون على نتاج هذين المعيارين، والفصاحة البيانية غير ذلك، إذ لا حدود زمانية للفصاحة ولا مكانية، وتكون تابعة للذوق.

ومن حدود الفصاحة عند النحويين وجود علاقة بينها وبين الضرورة، إذ لا بدّ من الاشارة إلى العلاقة بين الفصاحة والضرورة، إذ إنّ الضرورة قد أصبحت مشكلة من مشكلات الدرس النحوي، إن لم تكن أبرز مشاكله، وما يتّصل بين الضرورة الشعرية والفصاحة، ((ما نزعم أنّ اضطراب النحاة واللغويين في دراسة ظواهر العربية، والمداخلة تحت مصطلح العربية، بين ما يتّصل بالنحو منها، والغريب واللهجات والأصوات، وقد اختلط جهدهم الوصفي في دراسة تلك الظواهر بالنزعة المعيارية الطامحة إلى وضع قواعد جامعة، يُسْتَدلّ بها على الطرق الصحيحة في التعبير... ولمّا كان الشعر موضعاً أُلِفت فيه الضرائر، فليس من شكّ بعد هذا أن تكون فكرة الضرورة نفسها وليدة ذلك الجهد المستفيض، الذي بذلوه في بناء قواعد العربية))[1].

ونرى أنّ العلاقة بين الضرورة والفصاحة علاقة لازمة بين بعض الشواهد الشعرية حصراً، إذ يمكن جعْل محاولة البحث عن المطرد الشائع من شواهد النظم معياراً يطمئنّ إليه النحاة الأوائل في تأصيل قواعدهم، فضلاً عن القليل الذي لم يخالف غيره من السماع أو يعارض قياساً مع مراعاة النقل الصحيح، وعلى هذا تكون دراسة الفصاحة والضرورة معاً من وجهين: وصفي ومعياري، ولكنّنا نعترف بأنّ النحاة لم يكونوا ملتزمين تماماً بقواعد الاستشهاد العامة، وعلى وجه الدقّة لم يكونوا متفقين على قواعد الاستشهاد تماماً كمعيار المكان مثلاً.

(١) الضرورة الشعرية للعدواني: ٨٩ .

ولعلّ أبرز تمثيل للفصاحة عند النحاة ما يصف النحاة بعض الشواهد بالخطأ[1]، ومسألة الصواب والخطأ مسألة خلافية بين القدماء، ففي مجال الضرورة حصراً وجدنا أنّ ابن فارس لم يرض تسمية هذا النوع بـ(الضرورة)، بل عدّه خطأ[2]، ولو لم تكن الفصاحة معياراً لم يرمِ ما خالف المطرد بالخطأ، فضلاً عن الرؤية النقدية الشاملة التي يمتلكها، إذ لا فصل بين مستويات اللغة عامّة.

المبحث الثاني:
صور الفصاحة عند النحاة

من صور الفصاحة عند النحاة:

أولاً: ترك الفصيح واختيار الأفصح، قال ابن جني: ((قد تجد العربي ينتقل لسانه من لغته إلى لغة أخرى ... فقد علمت بهذا أنّ صاحب لغة قد راعى لغة غيره؛ وذلك لأنّ العرب وإن كانوا كثيرًا منتشرينْ وخلقًا عظيمًا في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطينْ فإنّهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغتهْ كما يراعي ذلك من مُهمّ أمره، فهذا هذا))[3]، فهذا الاختيار عامّاً للمتكلمين العرب.

ومن هذا اجتماع الفاعل الصريح مع علامة الفاعلين في الأفعال الخمسة، حيث إنّ النحاة لم يجوّزوا اجتماعهما، لكنّها وردت وسُميت بـ((لغة أكلوني البراغيث))، إذ جعل

(١) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٥، ١٦، الموشح: ٥٠ .
(٢) ألّف رسالة صغيرة في هذا المجال، سماها: (ذمّ الخطأ في الشعر).
(٣) الخصائص: ٢/ ١٧، ١٨ .

سيبويه (الواو) بمنزلة التاء من الفعل المتصل به تاء التأنيث الساكنة (قالتْ)[1]، وقال ابن السراج (ت٣١٦هـ): ((فأمّا من قال: (أكلوني البراغيث)، فيجعل في الفعل علامة التثنية والجمع، ولم يرد الضمير ليدلّ على أنّ فاعله مثنى أو مجموع، كما كانت التاء في (فعلت هند)، فرقًا بين فعل المذكر والمؤنث))[2]، ولا يكاد نحوي يذكر الفاعل إلا وتكلّم عليها، وتأوّل علامة الجمع، بالرغم من مجيئها في لغة القرآن، ولغته أفصح لغة، ومنها قوله ﷻ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾[3]، فـ(الذين ظلموا)، علامة الجمع عنهم الواو في (أسروا)، وقد وردت أحاديث كثيرة جداً تبيّن هذا التركيب، منها في الأفعال التامّة، ومنها في الأفعال الناقصة، ومن هذه الأحاديث، حديث النبيﷺ: ((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ...))[4]، ومثله حديث: ((مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلاَثُ بَنَاتٍ يُؤْوِيهِنَّ، وَيَرْحَمُهُنَّ، وَيَكْفُلُهُنَّ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةَ))[5]، قال عنه العكبري (ت٦١٦هـ): ((وَالْوَجْه: من كَانَ لَهُ أَو من كَانَت، وَالْوَجْه في الرِّوَايَة الْمَشْهُورَة: أَنّه جعل النُّون عَلامَة مُجَرّدَة للْجمع، وَلَيْسَت اسْماً مضمراً، كَمَا أَنّ (تَاء التَّأْنِيث) فِي قَوْلك: قَامَت وَقَعَدت هِنْد، عَلامَة لَا اسْم))[6]، وقد ورد في الشعر العربي الكثير، منها قول الشاعر[7]:

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٩ .
(٢) الأصول في النحو: ١/ ٧١ .
(٣) سورة الانبياء، من الآية ٣ .
(٤) رواه البخاري في صحيحه: ١/ ١٤٥، ٩/ ١٥٤، ومسلم في صحيحه: ١/ ٤٣٩، وابن خزيمة في صحيحه: ١/ ١٦٥ والامام أحمد في مسنده: ١٦/ ٢٠٩ .
(٥) رواه ابن حبان في صحيحه: ٢/ ١٩١، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: ٤/ ١٩٥، والامام أحمد في مسنده: ٢٢/ ١٥٠ .
(٦) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٥٠ .
(٧) قائله عبد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه: ١٩٦، وهو من شواهد: شرح التسهيل: ٢/ ٤٩، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٨١، أوضح المسالك: ٢/ ١٠٦، شرح شذور الذهب: ٢٧٧، شرح ابن

تـولى قتـال المارقـين بنفسـه وقـد أسـلماه مبعـد وحميـم

وقوله[1]:

يلومونني في اشـتراء النخيـ ـــل أهـلي وكلهـم ألـوم

ومثله[2]:

رأيْـنَ الغَـواني الشّـيْبَ لاحَ بعـارِضي فأعرضْـنَ عنـي بالخـدود النّـواضِرِ

وقد أحصيت الشواهد فكانت ما يقارب من أربعين شاهداً بين قرآن وأحاديث وكلام عن العرب، فهذه كلّها تدلّ على أنّها لغة فصيحة، ومشهورة، لكنّ النحاة تركوها؛ لوجود أفصح منها، على ما تسير عليه قواعدهم النحوية، واطّرد الباب للفاعل على غير هذه الصورة، وهناك من النحاة من عدّها شاذّة، كابن الورّاق[3]، ولا وجه لقوله؛ لورود هذا التركيب في اللسان العربي، والذي يدلّ على فصاحتها ما قاله ابن مالك (٦٧٢هـ): ((وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً، وبعضهم يبدل ما بعد الألف والواو والنون منهنّ على أنّها أسماء مسند إليها... وأمّا ما يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أنّ الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأنّ أئمّة هذا العلم

عقيل: ٢/ ٨٢، والشاهد فيه: جاء الفاعل (مبعد وحميم) وعلامتهما ألف الاثنين .

(١) قائله أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه: ٤٨، وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٢٩، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ٥٠، المقاصد النحوية: ٢/ ٤٦٠، والشاهد فيه مجيء الفاعل (أهلي) وعلامته واو الجماعة .

(٢) نسبه أبو الفرج الأصفهاني لمحمد بن عبد الله العتبي كما في الأغاني: ١٤/ ١٩١، وفي العقد الفريد لمحمد ابن أمية: ٣/ ٤٣، وهو من شواهد: شرح التسهيل: ٢/ ٥٠، المقاصد النحوية: ٢/ ٤٧٣، والشاهد فيه: مجيء الفاعل (الغواني) وعلامته الياء .

(٣) ينظر: علل النحو: ٢٧٢ .

متّفقون على أنّ ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين[1]، فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدّقهم في غيره، والله أعلم))[2]، فهذا الشرط – أي: شرط الفصاحة- من الشروط التي التزم به النحاة والأصوليون من غير أن يذكروه موسعاً .

وهذا يدل على أنّ لغات العرب تتفاوت في درجات الفصاحة، ومنها كذلك ما قاله أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)في ردّه على الكوفيين احتجاجهم في مسألة: ((ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجِدَ معها ظرف مكرر))[3].

فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام، وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: ((في الدَّار زيد قائمًا فيها))، ومن الأدلّة السماعية التي احتجّوا بها قوله ﷻ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[4]، فقالوا عنها وعن آية أخرى: إنّ القُرَّاء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يُرْوَ عن أحد منهم أنّه قرأ في واحدة منهما بالرفع، وهنا تظهر الفصاحة عند أبي البركات بوصفه نحوياً، وأثرها في اختيار الوجه النحوي، إذ قال: ((ليس من ضرورة أنّه لم يقرأ به أحد من القرّاء أن لا يكون كلامًا جائزًا فصيحًا، ألا ترى أنّه لم يأتِ في كتاب الله عز وجل ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر، نحو: (ما زيد قائم)، (وما عمرو ذاهب)، إلا فيما ليس بمشهور، وإن كانت لغة مشهورة معروفة

(١) ممّا تجدر الإشارة إليه هنا: أنّ كلام ابن مالك لا يقصد به العلة القاصرة التي لا تتعدّى موضع النّص، وإنّما قصد أنّها لغة لقوم أخذ العلماء عنهم اللغة، فلا يجوز أن نأخذ ببعض لغتهم ونترك بعضاً أو نجعله شاذاً، وإنّما توجد لغة أفصح من هذه اللغة، والذي يدلّ على أنّ علّتها ليست قاصرة، جواز قياس هذا التركيب على قامت هند، فلا يُسْتغنى عن التاء، وعند الجمع: قامت الهندات، وقول من قال: رأتني غانيةٌ، ورأين الغواني .

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ٥٠.

(٣) الإنصاف: ١/ ٢٤٠ .

(٤) سورة هود، من الآية ١٠٨ .

صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم، ثم لم يدلّ ذلك على أنّها ليست فصيحة مشهورة مستعملة))[1]، فاللغتان فصيحتان، لكن هناك فصيح وأفصح في رأيه.

وكذلك ما نقله السيوطي عن ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) قوله: ((وليس كُلُّ ما ترك الفصحاءُ استعمالَه بخطأ، فقد يتركون استعمال الفصيح لاستغنائهم بفصيحٍ آخر أو لعلَّة غير ذلك))[2] .

ومن الأمور المهمّة هنا أنّ من مقاصد البحث بيان الأفصح المطّرد على لغة العرب، وفق قوانين القواعد النحوية، فهذا شرط مهمّ؛ إذ لو تُرِكَ الكلام من غير تقييد بهذا القيد، لاتُهِمنا بأنّا نقول: إنّ لغة القرآن ليست كلّها فصيحة، ولكنّنا مسلّمان أنّ لغة القرآن هي تمام الفصاحة ولبّ لباب البلاغة في مواضعها، لكن الفصاحة هنا تراعى على المطرد من الكلام وفق القواعد النحوية حصراً، لا باجتماعها مع المعنى، وعلى هذا خلصنا إلى وجهين ممّا تقدّم:

الوجه الأول: تنزيل القراءات القرآنية على القواعد النحوية، وتعميم القاعدة النحوية طرداً للباب في الصنعة لا في المعنى، وهذا أدّى بالنحاة إلى أن تتوجّه إليهم كثير من انتقادات المحدثين .

والوجه الثاني: استعمل القرآن الأفصح سواءً علمنا به أم لا، ولكن في قواعد النحاة قد لا يكون كذلك، ومنه في لغة ((أكلوني البراغيث)) .

على أنّ هنالك وجهاً ثالثاً، وهو حسْن الظنّ بآبائنا العلماء من النحاة وبعض المفسّرين، والذين كانت الأمانة لم تغب عن منهجهم، ولا خدمة الدين عن بالهم، وقد تحرّوا الأجر والثواب في صغائر الأعمال، فكيف بنشر العلم؟ وإنّهم ردّوا بعض القراءات لأسباب

(١) الإنصاف: ١/ ٢٤١

(٢) المزهر: ١/ ١٦٥.

مذهبية وعقدية ونحوية وغيرها، وهذا قليل إن أجرينا الوجهين المتقدمين، وجعلنا أكثر ما رُدّ من القراءات يدخل تحت هذين الوجهين.

ثانياً: ومن صور شروط الفصاحة التي تكلم عليها القدامى، أن يكون التركيب مطّرداً في القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، كما عبّر عنه ابن جني[١]، وقد اندرج تحت هذا الباب ما يعترض به المعترض على من أثبت قاعدة نحوية، فيكون أحد الاعتراضين على المتن، والمطالبة بتصحيحه، وأكثر ما يكون هذا في باب الجدل النحوي[٢]، ومن الأمثلة عليه: الطعن في رواية الكوفيين للبيت الشعري[٣]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حبيبها ومَا كانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ

فـ(نفساً) تمييز تقدم على عامله الفعل (تطيب)، وهو جائز عند بعض الكوفيين، ووافقهم على ذلك المازني (ت ٢٤٩هـ)، والمبرد (ت٢٥٨هـ) من البصريين[٤].

وقد اعترض عليهم البصريون، كالزجاج(ت٣١١هـ)[٥] بأنّ الرواية الصحيحة[٦]:

وما كان نفسي بالفراق تطيب

والحق أنّ الروايتين متكافئتان، فالأُولى ذكرها المازني والمبرد وابن السراج[٧]، أمّا رواية

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ٩٨.

(٢) ينظر: الإغراب: ٤٧.

(٣) اختلف الرواة في نسبة هذا البيت؛ فنسبه قوم إلى المخبل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله، وهو من شواهد: المقتضب: ٣/ ٣٧، شرح السيرافي: ١/ ٢٥، الخصائص: ٢/ ٢٨، شرح المفصل: ٢/ ٧٤، شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٧، الخصائص: ٢/ ٢٨، شرح المفصل: ٢/ ٧٤.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٠٣.

(٦) ينظر: الإغراب: ٤٩، أسرار العربية: ٧٩

(٧) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٧، الأصول في النحو: ١/ ٢٢٤، الخصائص: ٢/ ٣٨٤، شرح المفصل:

(نفسي)، فقد اعترض عليها أبو البركات، وذكر ابن بَرهان أنّه رأى رواية (نفسي) بخط أبي سعيد السكري في ديوان الشاعر[1]، وهنا ستكون الروايتان متعادلتين.

ولو أُجْرِيَ قول ابن جني المتقدم في أقسام الكلام الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، أن يكون مطرداً في القياس والاستعمال جميعاً، لترجّحت الرواية الثانية، فتكون الرواية الأفصح رواية (نفسي)، وهذا ما رجّحه بالفعل بقوله: ((فأمّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق يطيب

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم))[2]، فالقياس إذا تعادلت الروايتان يكون حكماً في الأفصح، ومن الذين أيّدوا صحة رواية (نفسي) في القياس الفارقي بقوله: ((لو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أنّ إحداهما فيها ترجيح القياس الصحيح، لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها))[3].

ثالثاً: ليس كلّ قليل يُعدّ شاذّاً.

ومن مظاهر رعاية القدماء للفصيح أنّهم ينبهون على أن ليس كلّ قليل يعدّ شاذاً، وقد وضع ابن جني قواعد ثلاث يمكن أن يعلم بها اللفظ غير الشاذ، وإن كان من الآحاد، بل إنّه مقبول، وهذه القواعد:

٢/ ٧٤.

(١) ينظر: شرح اللمع: ١/ ١٤١.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٧، في الهامش لعضيمة نقلاً عن كتاب تفسير المسائل المشكلة.

الأولى: أنْ يكون نقل الآحاد لا نظير له في المسموع، مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يُقبَل ويُحتَجّ به، ويقاس عليه إجماعاً، ومثّل له ابن جني في النسب إلى (شنوءة): (شنيء)، قال: ((إنّما جاء هذا في حرف واحد يعنى شَنُوءة ... أنّ الذي جاء في (فَعُولة) هو هذا الحرف والقياس قابلُه ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غَرْو ولا ملام))[1]، فكلام ابن جني واضح في مجيء هذا النسب سماعاً، ولم يأت غيره، ولم يخالف إجماعاً، وبالرغم من مجيئه فرداً قُبل؛ لعدم وجود نظير له، ومثله: المبني على فتح الجزأين في تركيب الأعداد من (ثلاثة عشر)، إلى (تسعة عشر)، فإنّه لا نظير له في كلام العرب -أي: تركيب الاسمين لا غير- وجواز قياس تركيب إسمين غيرهما عليهما، وبناؤهما على الفتح كما في قولنا: (يأتينا صباحَ مساءَ)، على الإضافة في قول الحريري (ت٥١٦هـ)، ((إنّ الْمُرَاد بِهِ مَعَ الْإِضَافَة أَنّه يَأْتِي فِي الصَّباح وَحده، إِذْ تَقْدِير الْكَلَام يأتينا فِي صباح مسَاء، وَالْمرَاد بِهِ عِنْد تركيب الاسمين وبنيتهما على الْفَتْح أَنه يَأْتِي فِي الصَّباح والمساء وَكَانَ الأَصْل هُوَ يأتينا صباحاً وَمَسَاءً، فحذفت الْوَاو العاطفة، وَركب الاسمان وبنيا على الْفَتْح؛ لِأَنَّهُ أخف الحركات، كَمَا فعل فِي الْعدَد الْمركب من أحد عشر إِلَى تِسْعَة عشر))[2].

الثاني: أنْ يكون المتكلم به من العرب واحداً، ويخالف ما عليه الجمهور، فهذا ينظر في حال المنفرد، فإنْ كان فصيحاً في جميع لغته إلا ذلك القدر الذي انفرد به فينظر، فإن كان ما أورده يقبله القياس إلا أنّه لم يروه أحد غيره فينبغي أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده، وعللّ ذلك ابن جني بقوله: ((يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغةٍ قديمةٍ قد طال عهدُها وعفا رسمها وتأبَّدت معالمها ... قال يونس ابن حبيب: قال أبو عمرو

(١) الخصائص: ١/ ١١٦.
(٢) درة الغواص: ٢٣٦.

بن العلاء: ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير، فهذا ما تراه وقد روي في معناه كثير، وبعد فلسنا نشكّ في بُعْدِ لغة حِمْيَرَ ونحوها عن لغة ابنَيْ نزارٍ، فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساءَ الظنُ فيهِ بمن سمِع منه، وإنّما هو منقول من تلك اللغة ... فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمَع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وُجِد طريق إلى تقبّل ما يورِده، إذا كان القياس يعاضده، فإنْ لم يكن القياس مسوّغاً له كرفع المفعول وجرّ الفاعل ورفع المضاف إليه فينبغي أن يُردّ؛ وذلك لأنّه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً، فلم يبق له عِصْمة تُضيفه ولا مُسْكة تجمع شعاعه ... فإن كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللغة المخالفة للغاتِ الجماعة، مضعوفاً في قوله، مألوفاً منه لحنه وفساد كلامه، حُكِم عليه، ولم يُسمع ذلك منه، هذا هو الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل، وإن كان يمكن أن يكون مِصيباً في ذلك لغةً قديمة مع ما في كلامه من الفساد في غيره إلا أنّ هذا أضعف القياسين، والصواب أن يُردّ ذلك عليه، ولا يتقبَّل منه، فعلى هذا مَقَاد هذا الباب فاعمل عليهـ))[1].

الثالثة: كون المتكلم المنفرد به – أي الآحاد – لم يسمع من غيره ما يوافقه ولا ما يخالفه، وأكّد ابن جني على أنّ هذا القسم يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته، قال ذلك معلقاً على بيتين أنشدهما أبو زيد[2]:

كأنّـهـا بِنَقَـا العـزَّافِ طاوِيـة لَّـا انطـوى بَطْنُهـا واخـروَّط السـفر
مـارِيَّـة لـؤلـؤانُ اللـون أوَّدهـا طَـلّ وبنَّـس عنهـا فَرْقَـدٌ خَـصر

قال ابن جني ((الماريَّة : البقرة الوحشيَّة . وقوله: بنَّس عنها هو من النوم غير أنّه إنّما يقال للبقرة ... والقول في هذه الكِلم المقدَّم ذكرها وجوب قبولها؛ وذلك لما ثبتت

(١) الخصائص: ١/ ٣٩٠ .
(٢) البيتان نسبت لابن أحمر، كما في الخصائص: ٢/ ٢٤ .

به الشهادة من فصاحة ابن أحمر، فإمَّا أن يكون شيئاً أخذه عمّن ينطق بلغة قديمة لم يشارَكْ في سماع ذلك منه على حدّ ما قلناه فيمن خالف الجماعة، وهو فصيح، كقوله في الذُرَحْرَح: الذُرُحْرُح، ونحو ذلك، وإمّا أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر، فإنّ الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حُكِي عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبِقا إليها))[1] .

وأمّا غير ذلك فيردّه ابن جني ولا يقبله، والملاحظ أنّ ابن جني جعل في الشروط الثلاثة المتقدمة أمرين مشتركين:

أحدهما: أن لا يتعارض هذا السماع مع سماع آخر، أو قياس، من حيث وصوله إلى أذن السامع.

والآخر: شرط فصاحة قائله والناقل له، هذه الامور التي ذكرها ابن جني أخذها السيوطي ولخصها تلخيصاً دقيقاً[2].

وعلى هذا لم يلتزم ابن جني بالتحديد الزماني والمكاني أحياناً ما دام النصّ :

١. صادراً ممن يوثق بفصاحته.

٢. موافقاً للموازين العامة الأصولية والنحوية.

وعلى هذا استشهد بكلام كثير من المولدين شعراً ونثراً[3].

رابعاً: كثرة الاستعمال:

ومن الأمور التي كان النحاة يراعونها، ويعدّونها من الفصاحة: الأكثر استعمالاً، أو ما يسمّى: بـ(كثرة الاستعمال)، وقد غدت علّة نحوية يسوّغ الحكم بها فيقبل، أو يردّ

(١) الخصائص: ٢/ ٢٥ .

(٢) ينظر: الاقتراح: ١٠٣- ١١٠، فيض نشر الانشراح ١/ ٥٧٠-٥٧٩ .

(٣) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٢٨، ٣٤١ .

بسببها، ومن الأدلّة على أنّ النحاة كانوا يراعونها ما قيل لأبي عمرو بن العلاء: كيف تصنع فيما خالفتك العرب وهم حجّة؟ قال: ((أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات))[1].

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

(ما) في لغة الحجاز ولغة تميم، فإعمالها على لغة الحجاز أيسر من التميمية في الإهمال، والتميمية أقوى قياساً؛ لأنّها أشبهت (هل) في عدم الاختصاص، فتدخل على الاسم والفعل، إلا أنّ الوجه المختار في الاستعمال إعمالها؛ لكثرة ورودها عاملة في اللسان العربي[2]، وإن كانتا في درجة الفصاحة نفسها.

وكذلك الفصل بين المتضايفين بالرغم من وروده كثيراً في اللسان العربي، إلا أنّ كثيراً من النحاة اختاروا عدم الفصل؛ لأنّه الأفصح، وإنْ كان بعض النحاة يرون أنّ الفصل شاذّ أو ضرْب من الخطأ[3].

خامساً: وضوح اللفظ ودلالته على المعنى:

لقد نبّه كثير من العلماء على هذه المسألة، فإنّ في كلام العرب ما يعرب لفظه والمعنى على خلافه، و((تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، وقولهم: (كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ)، يرفعون (الحَجّ) بـ(كَذَبَ)، وانّما معناه: (عَلَيْكُم الحَجَّ)، نصب بأمرهم، وتقول: (هذا حَبُّ رُمّاني) فتضيف (الرُّمَانَ) إلَيكَ، وإنَّما لَكَ (الحَبُّ)، وليس لك (الرُّمَانُ)، فقد يجوز أشباه هذا والمعنى على خلافهـ))[4].

(١) طبقات النحويين واللغويين: ٣٩
(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ١٢٥، ١٢٦.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ١٨٦.
(٤) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٨٥.

أمّا عناية النحويين بالفصاحة فلها وجوه كثيرة، وسنذكر طرفاً منها:

ومن الموضوعات التي تبيّن الفصاحة عند النحاة كثيراً ما كانوا يردّون قراءة، أو تركيباً نحوياً، ويرمونه بالخطأ، أو الغلط، لم يكن مرادهم خطأ بعينه أو غلطاً، وإنّما يريدون به في كثير من الأحيان إمّا:

التوهم، ومن أمثلته ما قاله سيبويه: ((فأما قولهم: (مصائب) فإنه غلطٌ منهم؛ وذلك أنّهم توهموا أنّ مصيبة فعيلةٌ، وإنّما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب))[1]، والتوهم غير الوهم الذي هو الغلط، ولذا قالوا: الجر على التوهم... وأكثر ما يطلَق التوهم عند مخالفة القياس، وليس كل ما خالف القياس خطأ.

مخالفة اللفظ وموافقة المعنى[2]، من ذلك اعتراض النحويين على استشهاد سيبويه بقول الشاعر[3]:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثلَهُمْ بَشَرُ

على مجيء خبر (ما) مقدّماً منصوباً بقلّة شديدة، واعترض كثير من النحاة على سيبويه، بأنّ الفرزدق تميمي، وليس من لفظه إعمال (ما) سواء أتقدم الخبر أم تأخر، فلمّا استعمل لغة غيره غلط، فظنّ أنّها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره[4].

وبين الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) قصد الفرزدق بـ((أنّه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك، فلا يبالي إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه، وذلك أنّه لو قال: (ما

(١) الكتاب: ٤/ ٣٦٥.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب: ١/ ٢٩.

(٣) قائله الفرزدق، ينظر: ديوانه: ١/ ٧٦، وهو من شواهد: المقتضب: ٤/ ١٩١، المقرب: ١/ ١٠٢، أوضح المسالك: ١/ ٢٨٢، المقاصد النحوية: ٢/ ٩٨.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٤٧، أوضح المسالك: ١/ ٢٨٢، المقاصد النحوية: ٢/ ٩٨، التصريح: ١/ ١٩٨.

مثلُهم بشرُ)، بالرفع، لجاز أن يتوهم أنّه من باب: (ما مثلُك أحدٌ)، إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة، فإذا قال: (ما مِثلَهُمْ بَشَرُ)، بالنصب، لم يتوهم ذلك، وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم، فتأمله تجده صحيحاً))[1]، فقد خالف اللفظ – أي: القاعدة النحوية- لأجل المعنى، ولم ير الأعلم أنّه خطأ، والعلماء توهموا أنّه أراد أن يخالف لغة قومه.

ومن عناية النحويين ببيان الفصاحة اختيارهم الوجه النحوي الأقوى من بين الوجوه النحوية، بحسب ما قرّروه على أصولهم وقواعدهم، ومن الأدلّة على هذا القول تعدّد الأوجه الإعرابية، في المسألة الواحدة، وتخريجها على الوجه الأفصح، منها تعدد الأوجه في قوله ﷻ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[2].

فتعددت الأوجه في قراءة التشديد[3].

ومن الإخلال بالفصاحة: كون الكلام ملتبساً، منها ما منعه البصريون من عدم دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة؛ لأنّه يؤدّي إلى اللبس، ففي نون النسوة لام الفعل ساكنة، والمدغم كذلك، فيلتقي ساكنان، والساكنان لا يجتمعان؛ فيؤدّي إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة؛ وذلك لا يجوز، وكان كذلك يؤدّي إلى اللبس؛ لأنّه لا يخلو: إمّا أن تحرّك اللام بالفتح، أو الضمّ، أو الكسر؛ فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة، نحو: (تضربَنَّ يا رجل)،

(١) تحصيل عين الذهب: ١/ ٢٩.

(٢) سورة طه، من الآية ٦٣ .

(٣) وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكِسائيّ، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف، يُنظر: السّبعة في القراءات: ٤١٩، الحجّة في القراءات السّبع: ٢٤٢، التّيسير: ١٢٣، ٢٤٢، المهذّب في القراءات العشر: ٢/ ٢٠.
وقد خرَّج العلماء هذه القراءة تخريجات كثيرة يُنظر: البحر المحيط: ٧/ ٣٤٩، ٣٥٠، شرح شّذور الذهب: ٤٨ .

وإن حركتها بالضمّ التبس بفعل الجمع، نحو (تضربُنَّ يا رجال)، وإنّ حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة، نحو (تضربِنَّ يا امرأة)، فبطل تحريك اللام، وبطل أن تلحق الألف؛ لأنّه لا يخلو: إمّا أن تكسر النون لالتقاء الساكنين، أو تترك ساكنة مع الألف، بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنّها تجري مجرى نون الإعراب، وذلك لا يجوز، وبطل أن تترك ساكنة مع الألف؛ لأنّه يجتمع ساكنان على غير حَدِّه؛ لأنّه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب، ولا نظير له في كلامهم، وذلك لا يجوز؛ فإذا ثبت هذا فإنّه لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم[1].

المصادر والمراجع

١. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح : فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٢. أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م .

٣. أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح ط١ دار السلام الإسكندرية - جمهورية مصر العربية، ١٤٢٧ه - ٢٠٠٦م .

٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، ط١ مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٥. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ١٦٧، شرح الأشموني :٣/ ١٨٩، التصريح: ٢/ ٢٦١.

عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تح: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، ط١ مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٦. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، دار أحياء التراث العربي، بيروت - لبنان

٧. الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تح : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

٨. الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، ط١ دار القلم، دمشق، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م .

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ط١ المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م .

١١. البحر المحيط، محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١٢. البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت ١٤٢٥هـ)، ط١ دار القلم- دمشق، الدار الشامية- بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

١٣. البلاغة والنقد – المصطلح والنشأة والتجديد، محمد كريم الكواز، ط١ مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦م .

١٤. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٧ مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٨٨م.

١٥. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٦. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

١٧. التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان ابن سعيد الداني، عني بتصحيحه أوتو برتزل، مط : الدولة، استانبول، ١٩٣٠م .

١٨. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، ط١ دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٨٧م .

١٩. الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، تح : د. عبد العال سالم مكرم، ط٣ دار الشروق، بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٢٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تح: محمد نبيل طريفي وإميل بديع اليعقوب، ط دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٨م .

٢١. الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت .

٢٢. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري(ت٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٢٣. ديوان أمية بن أبي الصلت، تح: بهجة عبد الغفور الحديثي، منشورات وزارة الإعلام العراقية - مطبعة العاني، ١٩٧٥م .
٢٤. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تح: محمد يوسف نجم، دار بيروت، ١٩٥٨م.
٢٥. ديوان الفرزدق، همام بن غالب(ت١١٠هـ)، دار صادر، بيروت .
٢٦. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، ط١ دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
٢٧. سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: ٤٦٦هـ)، ط١ دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى(ت٩٠٠هـ)، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٥م .
٢٩. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٠. شرح التصريح على التوضيح في النحو، الشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تح : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: عبد الغني

الدقر، ط١ الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، ١٩٩٤م .

٣٢. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة .

٣٣. شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تح : أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

٣٤. شرح اللمع، ابن برهان العكبري: الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، تح: د. فائز فارس، مطابع الكويت تايمز التجارية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٣٥. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)، تقديم وتحشية : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٣٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤ دار العلم للملايين – بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٣٧. صحيح ابن حبان، المسمى: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، ط١ مؤسسة الرسالة،

بيروت، ١٤٠٨ه - ١٩٨٨ م .

٣٨. صحيح البخاري، الإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

٣٩. صحيح مسلم، المسمى: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٤٠. الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط المكتبة العنصرية - بيروت ١٤١٩ هـ.

٤١. الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، الدكتور عبد الوهاب العدواني، مطابع التعليم العالي - جامعة الموصل، ١٩٩٠م .

٤٢. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبدالله (ت٢٣٢هـ)، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة.

٤٣. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف .

٤٤. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه (ت ٧٤٥هـ)، ط١ المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٢٣ هـ .

٤٥. العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن

حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، ط١ دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٤ هـ .

٤٦. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١ مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

٤٧. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت٤٦٣ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥ دار الجيل، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

٤٨. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤٩. فيض نشر الإنشراح من روض طي الإقتراح، الإمام اللغوي المحدث أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود فجال، ط٢ دار البحوث والدراسات الإسلامية، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م .

٥٠. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣ مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٥١. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (٦٣٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت.

٥٢. مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢ مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

٥٣. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، ط١ دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

٥٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: فؤاد علي منصور، ط١ دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٥٥. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط١ دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١١ – ١٩٩٠.

٥٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١ مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .

٥٧. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار البشير ودار الأمل، الكويت، ط/ ٢، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٥٨. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين

(ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سنة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٩. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .

٦٠. المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي، المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٦١. المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر: محمد سالم محيسن، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٦٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر .